

مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية

مجلة محكمة نصف سنوية تصدرها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة طرابلس
العدد الثاني عشر - الإصدار الثاني - الخريف 2013 م

رئيس هيئة التحرير: د. محمد عبد الله أبو عون .
مدير التحرير: أ.د. محمد شعبان أبو عين.

أعضاء لجنة التحرير

د. محمد أبو القاسم زكري .
د. بشير علي الكوت.
د. أحمد علي صميذة .

طباعة وتنفيذ وإخراج فني: هاجر خليفة مادي

أرسل البحوث إلى رئيس لجنة التحرير على العنوان البريدي:
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية - ليبيا - طرابلس - جامعة طرابلس
ص.ب : 99521.

البريد الإلكتروني: jo_economic@yahoo.com

هاتف: 4630351/4630352 /4625910

فاكس: 4621609

موقعنا على شبكة المعلومات الدولية www.economicfaculty.com
<http://www.facebook.com/jeps.ly>

سعر النسخة داخل ليبيا 2.5 د. ل
سعر النسخة خارج ليبيا 7 د. ل أو ما يعادلها

قواعد النشر

مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، مجلة علمية ، مُحكمة ، نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس .

تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين والدارسين في نشر الأبحاث والدراسات في مجالات العلوم الاقتصادية، والسياسية، والمالية والإدارية ، وفق قواعد وضوابط النشر التالية:

1. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات والمقالات الأكاديمية الأصلية التي تتوافر فيها كل شروط البحث العلمي.
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية.
3. إذا كان البحث أو المقال باللغة العربية يجب أن يتضمن مُستخلصاً باللغة العربية في أوله (على ألا يزيد عن 100 كلمة) ومُلخصاً باللغة الإنجليزية في آخره (على ألا يزيد عن 600 كلمة) .
4. إذا كان البحث أو المقال باللغة الإنجليزية يجب أن يتضمن مُلخصاً باللغة الإنجليزية في أوله (على ألا يزيد عن 100 كلمة) أن يتضمن ملخصاً باللغة العربية في آخره (على ألا يزيد عن 600 كلمة) .
5. يجب ألا يزيد عدد الصفحات عن 30 صفحة مطبوعة وتكون الطباعة بحجم 14 وبنوع Simplified Arabic.
6. يجب أن يكون البحث أو المقال مُرقم.
7. تُقدّم البحوث والمقالات من نسختين ورقتين مُرفق بها قرص من CD ويُرفق بالبحث السيرة الذاتية للباحث.

8. تخضع كل الأبحاث والمقالات والدراسات للتحكيم العلمي من قبل لجنة من ذوي الخبرة والمستوى الأكاديمي الرفيع.
9. توثيق المصادر بالمجلة في متن البحث عن طريق الإشارة إليها بين قوسين ، وتشمل الاسم الأخير للمؤلف ، ثم سنة النشر ، وفي حالة وجود أكثر من مؤلف يكتفي بذكر الأول فقط مع إضافة وآخرون مثال: (أبو نصار ، 2012) - (أبو نصار وآخرون ، 2012)....
10. يجب أن يتضمن البحث إقراراً من الكاتب بأن البحث لم يسبق نشره وأنه غير مقدم للنشر لجهة أخرى.
11. جميع الآراء الواردة في المجلة تُعبّر عن آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة أو أعضاء تحريرها.
12. يُمنح الباحث رسالة تتضمن قبول النشر من عدمه.
13. يحق لأصحاب البحوث والدراسات المُقدّمة للمجلة الحصول على 3 نسخ من العدد الذي تُنشر فيه بحوثهم ودراساتهم.

الفهرس

- الافتتاحية.....6
- رئيس تحرير المجلة.
- الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الليبية7-29
- د. نجيب سالم بيوض.
- إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحسين جودة الخدمات المصرفية... 30-58
- د. الصادق إمام عبد الله .
- العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان في ظل التحول الثوري في ليبيا..59-75
- أ. أميمة إبراهيم البوعيشي.
- أثر المعلومات الصناعية ودورها في تخطيط الإنتاج.....76-106
- د. محمد عبد الله أبو عون .
- أهم العوامل المؤثرة على نجاح الصيرفة الإسلامية في ليبيا107-141
- د. عطية ميلاد الجبيري.
- د. سالم إمام كريم.
- دور الإنفاق على التعليم والتدريب في عملية بناء رأس المال البشري في ليبيا
- 142-170.....
- د. فلاح خلف الربيعي.
- أثر العدالة التنظيمية في المناخ التنظيمي المعلمي.....171-204
- د. سعد إمام مبارك .
- دور تقييم الأداء في تصميم نظم الحوافز205-227
- د. عبد الرزاق حسين سالم.
- د. مسعود علي أحمد.
- أثر التجارة الإلكترونية على مهنة المحاسبة والمراجعة228-251
- د. سمير البهلول ميلود.
- د. أسامة إبراهيم الأزرق.
- أثر الأوعية الإستثمارية على الأداء.....252-271
- د. عز الدين الكور.
- أ. رضا منصور شيتا.

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية في ظل العولمة 285-272
أ. فتحي ميلود الهمالي.
- تأثير عرض النقود والإئتمان المصرفي على المستوى العام للأسعار في ليبيا....
328-286.....
د. أمال أحمد أبو عبودة.
- الحاجة إلى وجود معايير وقوانين لقياس التكاليف البيئية..... 349-329
أ.د. عبد الرزاق قناو. أ. خيرية محمد المشاي.
- تكنولوجيا التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق بكلية الإقتصاد والعلوم
السياسية..... 381-350.....
د. عمار خليفة الدبر.
- الإطار العام لنظرية الوكالة وإنعكاساتها على بيئة المراجعة الداخلية.....
420-382.....
أ.د. محمد علي العمري. أ. عبد الحميد إبراهيم معتوق.
- تقييم السياسة الخارجية الليبية في أفريقيا..... 453-421.....
د. البشير علي الكوت.

الافتتاحية

السادة القراء...

تسعى كليتنا إلى تحقيق التنمية الفكرية والنهوض بالمستوى التعليمي والمنهجي كهدف من الأهداف العملية التعليمية لتساهم في توفير الخدمات الإستشارية في كافة الميادين كالمالية والإدارية والمعلوماتية, وتعمل الكلية على المساعدة في إعداد الكوادر المؤهلة والفعالة في التنمية وكذلك تعمل على تفعيل البحوث العلمية وتنمية القدرات البحثية بما ينسجم مع التطور الحديث في العلوم الإقتصادية والمعلوماتية..

كما تسعى إدارة الكلية إلى خلق المناخ المناسب وتوفير فرص تطوير العملية التعليمية مع تحديد مسارات الحاجات المادية وأيضاً عمل الرابط العلمي بين المخرجات التعليمية وحاجة سوق العمل الليبي, ولعل الدراسات العلمية تعكس مدى حرص إدارة الكلية للاهتمام بالبحوث والدراسات المختلفة للرفع من العملية التعليمية.

وإدارة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تهدي العدد الثاني عشر لمحبيها الأفاضل وإلى السادة المهتمين بالنواحي الإقتصادية والإدارية والتي نأمل أن تساهم بشكل علمي في إيجاد الحلول العلمية المنطقية .

ولجنة تحرير المجلة تسعى بكل جهد وإخلاص لتقديم الأفضل كما تتقدم بكل الشكر والتقدير والوفاء إلى الذين بذلوا جهودهم المتواصل في سبيل إيصال الكلمة الطيبة من خلال هذه المجلة.

وهيئة تحرير المجلة تتقدم بكل الشكر والتقدير لإدارة الجامعة والكلية خاصة ولكل من ساهم في إخراج هذا العدد بالشكل المناسب الذي بين أيديكم والله الموفق لما فيه الخير ومصلحة هذا الوطن المعطاء.

د. محمد عبد الله أبوعون

رئيس هيئة تحرير المجلة

أثر الأوعية الاستثمارية على الأداء

(دراسة تطبيقية على صندوق الضمان الاجتماعي الليبي للسنوات 1991-2008)
د. عزالدين مصطفى الكور* أ. رضا منصور شبيته**

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء لصناديق الاستثمار، من خلال تقييم الأداء العام لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي، وذلك باختبار وتحليل أثر عوائد الأوعية الاستثمارية على الأداء العام للصندوق، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي الليبي خلال الفترة 1991-2008، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن هناك علاقة ارتباط موجب بين العائد على الاستثمار للودائع المصرفية، والعائد على الاستثمار في العقارات مع الأداء العام، أما العلاقة التي تجمع بين العائد على الاستثمار في الشركات الخدمية والفندقية والأداء العام فكانت سالبة الاتجاه، أما النموذج القياسي الرئيسي الذي يضم الأوعية الاستثمارية مجتمعة إضافة إلى المتغير الضابط (نسبة الاشتراكات / الأصول) فقد حقق أثر معنوي ويفسر ما نسبته 62.3% من التغير الحاصل في الأداء العام للصندوق.

الكلمات الدالة: صندوق الضمان الاجتماعي، الأداء العام، الأوعية الاستثمارية.

* عضو هيئة تدريس_ جامعة طرابلس_ كلية الإقتصاد والعلوم السياسية _ قسم التمويل والمصارف
** عضو هيئة تدريس_ جامعة طرابلس_ كلية الإقتصاد والعلوم السياسية _ قسم التمويل والمصارف

1. المقدمة:

تواجه الأسواق المالية الناشئة في العديد من دول العالم قلة و ضعف الأدوات الاستثمارية المتداولة فيها، لذلك تأتي صناديق الاستثمار لتشكّل أوعية استثمارية وأدوات مالية لها تأثير في جذب المدخرات وتشجيع الاستثمار، حيث قامت بعض المصارف والمؤسسات المالية باستخدام هذه الصناديق في مجالاتها الاستثمارية، وتطوير أعمالها ونشاطاتها بحيث أصبح دورها لا يقتصر على تكوين محافظ للأوراق المالية وإدارتها فقط، بل تعداها ليشمل الدخول في عمليات استثمارية مباشرة في قطاعات مختلفة من الأنشطة الاقتصادية، وبهذا يعتبر صندوق الاستثمار أداة مالية استثمارية مركبة، وذلك لتنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق (علي والعيسى، 2004، ص70)، وتقتصر الوظيفة الأساسية لصندوق الاستثمار في تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات واستثمارها بشكل يحقق منفعة للمساهمين فيها، مما جعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين، لما تقدمه من مزايا تتمثل في التنوع والإدارة المحترفة للاستثمارات (Ross et al. , 2003, p471)، ومن ضمن صناديق الاستثمار ما يعرف بصناديق التقاعد التي تتمثل وظيفتها الأساسية في استثمار اشتراكات العاملين في نظام التقاعد، ومن أبرز هذه الصناديق صندوق كالبرز (Calipers) بالولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغ حجم تعاملاتها ما يقارب 1500 مليار دولار عام 2006*

وبناءً على ما تقوم به صناديق التقاعد من دور هام في مجالات الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية وفي اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها، أنشئ صندوق الضمان الاجتماعي الليبي بموجب القانون رقم 13 لسنة 1980، والذي يعد أحد صناديق الاستثمار في ليبيا من خلال إدارته لمحفظه استثمارية متنوعة، يسعى لتنمية مدخراتها ضمن خطة شاملة من شأنها تمكين الصندوق من تنشيط حركة تحصيل موارده المالية المحددة في اشتراكات الأفراد والجهات المختلفة، والتركيز على سرعة دوران رأس مال الصندوق والرفع من نسبة عوائده الاستثمارية، من خلال

*لمزيد من الاطلاع www.alaswaq.net

إدارته الجيدة للأوعية الاستثمارية تمكيناً لفئات جديدة من المتقاعدين للاستفادة من هذه العوائد وتحقيق الأهداف التي أنشئ الصندوق من أجلها. عليه سيتم في هذه الدراسة التعرف على الاستثمارات المختلفة لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي وتقديم بعض الرؤى حولها من خلال تقييمها واختبار أثرها على الأداء العام للصندوق.

2.1. مشكلة الدراسة:

نتيجة للدور المهم الذي تلعبه صناديق التقاعد في الاقتصاد والتنمية بشكل عام وسوق الأوراق المالية بشكل خاص (باعتبارها صاحبة الفوائض المالية)، ومساهمتها الفاعلة في كافة القطاعات داخل الدولة، سيتم في هذه الدراسة تقييم الأداء العام لصندوق الضمان الاجتماعي الليبي باعتباره احد أهم صناديق الاستثمار في ليبيا.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل تؤثر عوائد الأوعية الاستثمارية (المحافظ الاستثمارية) بشكل موجب على الأداء العام لصندوق الضمان الاجتماعي؟

3.1. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء لصناديق الاستثمار من خلال تقييم الأداء العام لصندوق التقاعد الليبي، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر عوائد الأوعية الاستثمارية (الودائع المصرفية، الشركات الخدمية والفندقية، العقارات، المساهمة في شركات وطنية) على الأداء العام للصندوق، وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بتشكيلة الأوعية الاستثمارية، بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من التنوع في الأوعية الاستثمارية، و بشكل يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها صندوق الضمان الاجتماعي الليبي.

4.1. أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، الذي يتناول كفاءة الأداء لصناديق الاستثمار، حيث تشكل صناديق التقاعد قناة استثمارية هامة للمتقاعدين

تقوم باستثمار أموالهم والمحافظة عليها وأدارتها من خلال استثمارات تراعى فيها معايير السلامة والسيولة والعائد، كما أن حجم الفوائض المالية لصندوق التقاعد يمكن أن يسهم في عمليات الاستثمار والتمويل في الاقتصاد بشكل عام وسوق الأوراق المالية بشكل خاص، فضلاً عن أن الدراسات السابقة عن صندوق الضمان الاجتماعي الليبي، غطت فترات قصيرة نسبياً، وتناولت تقييم الاستثمارات دون التطرق لدراسة أثر عوائد هذه الاستثمارات على الأداء العام لصندوق التقاعد الليبي، مما يعطي للدراسة أهمية خاصة، كما أنه من خلال نتائج تحليل وتقييم كفاءة الأداء للصندوق، يمكن تقديم بعض الرؤى لمتخذي القرار والمشرعين حول كفاءة الأداء لصندوق الضمان الاجتماعي وإمكانية استمراره ونموه بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تكوينه.

2. منهجية الدراسة

1.2. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات استثمارات صندوق الضمان الاجتماعي المدرجة بالتقارير المالية السنوية للصندوق خلال الفترة 1991-2008 والبالغ عددها ثلاثة محافظ استثمارية بواقع أربعة وخمسون مشاهدة (تم إهمال متغير العائد على الاستثمار في المساهمات في الشركات الوطنية من نماذج الدراسة بسبب عدم تحقيق لأية عوائد استثمارية خلال فترة الدراسة).

2.2. فرضية الدراسة:

سيتم في هذه الدراسة اختبار أثر الأوعية الاستثمارية المتمثلة (الودائع المصرفية، الشركات الخدمية والفندقية، والعقارات) على الأداء وذلك من خلال الفرضية الرئيسية التالية:

H_{01} : لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوعية الاستثمارية على الأداء.

وتنقسم هذه الفرضية إلى ثلاثة فرضيات فرعية، وتم صياغة هذه الفرضيات بالصيغة العدمية كما يلي:

H_{011} : لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعائد الودائع المصرفية على الأداء.

H₀₁₂: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعائد الشركات الخدمية والفندقية على الأداء.

H₀₁₃: لا يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعائد العقارات على الأداء.
3.2. النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضية الدراسة:

يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلة التالية:

$$\pi = \alpha + \sum \beta_i(x_i) + \varepsilon \quad 1.3.2$$

$$\pi = \alpha + \beta_1(x_1) + \beta_2(x_2) + \beta_3(x_3) + \varepsilon \quad 2.3.2$$

حيث:

π : الأداء العام للصندوق والذي يعبر عنه معدل العائد على الأصول.

α : المقطع الثابت للنموذج.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: حساسية عوائد الأوعية الاستثمارية إلى الأداء العام للصندوق.

(x_1) : العائد على محفظة الودائع.

(x_2) : العائد على محفظة الشركات الخدمية والفندقية.

(x_3) : العائد على محفظة العقارات.

(ε) : الخطأ العشوائي.

4.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر كل من عوائد الأوعية الاستثمارية كمتغير مستقل على أداء الصندوق، وبهذا تنقسم المتغيرات إلى متغير تابع يعبر عنه بالأداء العام لصندوق الضمان الاجتماعي، ومتغيرات مستقلة يعبر عنها بعوائد الأوعية الاستثمارية، وللتحقق من متغيرات الدراسة والمتمثلة في الأوعية الاستثمارية المكونة لمحفظة صندوق الضمان الاجتماعي وأثرها على الأداء العام له، يتطلب استخدام المقاييس التالية:

1.4.2 المتغير التابع: معدل العائد على الأصول (Return on Assets (ROA):

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية و قدرة الإدارة على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة

التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة (الكور، الفيومي، 2007). وبحسب وفق المعادلة التالية:

العائد على الأصول (ROA) = صافي الدخل / مجموع الأصول

2.4.2. قياس المتغيرات المستقلة:

1.2.4.2. (معدل العائد للأوعية الاستثمارية):

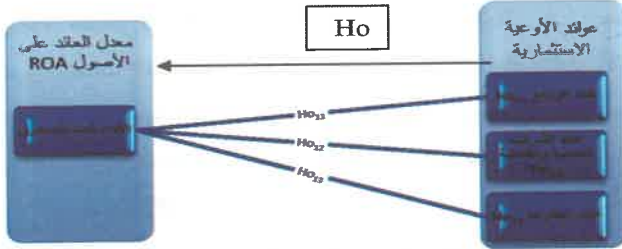
سيتم في هذه الدراسة حساب معدل العائد للأوعية الاستثمارية، المتمثلة في الودائع المصرفية والاستثمار في الشركات الخدمية والفندقية والاستثمار في العقارات والاستثمار في الشركات الوطنية وتحسب وفق المعادلات التالية:

$$* \text{العائد على الاستثمار للودائع} = \frac{\text{العائد على الودائع}}{\text{مجموع الودائع}}$$

$$* \text{العائد على الاستثمار للشركات الخدمية والفندقية} = \frac{\text{العائد على الشركات الخدمية والفندقية}}{\text{مجموع أصول الشركات}}$$

$$* \text{العائد على الاستثمار في العقارات} = \frac{\text{العائد على العقارات}}{\text{مجموع أصول العقارات}}$$

5.2. نموذج الدراسة:



3. الدراسات السابقة:

اختبرت دراسة Drom & Walker (1995) محددات الأداء معبرا عنها بالمخاطر باستخدام الانحراف المعياري ومعامل لاختلاف لـ 150 صندوق استثمار لمدة 20 سنة، تغطي الفترة من 1971 حتى 1990، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطر، وأثبتت الدراسة من خلال تقسيم العينة إلى

صناديق استثمارية كبيرة وصغيرة الحجم، بأنه كلما كانت الصناديق صغيرة الحجم فإن معدل المخاطر أعلى منها في الصناديق كبيرة الحجم.

أما دراسة مصطفى (1998) فقد تم فيها تقييم أداء صناديق الاستثمار في الأسواق الناشئة (التجربة المصرية) باستخدام مقياس شارب لتقييم أداء ثلاثة صناديق مختلفة من حيث الهدف، وتوصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى أن صناديق النمو كانت أفضل أداءً من صناديق الدخل ضمن عينة الدراسة.

وفي دراسة حسن (1999) تم تقييم صناديق الاستثمار المصرية خلال فترات مختلفة ومنفصلة وذلك باستخدام بيانات أسبوعية، وتطبيق نموذج Jensen (ألفا)، واستخدام المؤشر العام للهيئة العامة لسوق المال كمؤشر للسوق، مع المقارنة بين الأداء لكل فترة مع الأخرى، وتوصلت الدراسة إلى أن ترتيب صناديق الاستثمار حسب الأداء يختلف داخل الفترة الواحدة وبين الفترات، بحسب ما إذا كان الأداء مقياساً فقط بالعائد أم مقياساً بالعائد المعدل بالمخاطر (نموذج جنسن)، كما أن أداء الصناديق بالمقارنة مع السوق يختلف باختلاف فترات الرواج للسوق.

واختبرت دراسة مصطفى (2000) أداء صناديق الاستثمار المصرية ذات النهاية المفتوحة لـ 18 صندوقاً، خلال الفترة من فبراير 1999 حتى مارس 2000 باستخدام مقياس Sharpe، ويوضع محددات تتمثل في عمر الصندوق وحجم الصندوق وهدف الصندوق ونسبة مصاريف النشاط والمخاطر المنتظمة (بيتا)، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية لنسبة مصاريف النشاط على الأداء العام، وعلاقة طردية معنوية للمخاطر المنتظمة على الأداء.

كما قام Cresson (2002) بمقارنة القوة التفسيرية لـ 48 محفظة استثمارية متنوعة مع القوة التفسيرية لـ 48 محفظة غير متنوعة لمدة 13 عاماً من 1980 إلى 1992، وتوصلت الدراسة إلى أن المحافظ المتنوعة لديها قوة تفسيرية أعلى من المحافظ غير المتنوعة، كما تزداد القوة التفسيرية بزيادة عدد الأوراق المالية في المحفظة.

واختبرت دراسة (Bello 2005) أثر كل من الاستثمار ذي المسؤولية الاجتماعية على خصائص الأصول المتضمنة في المحفظة ودرجة تنوع المحفظة، كذلك أثر تنوع المحفظة على أدائها، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين الصناديق ذات المسؤولية الاجتماعية والصناديق التقليدية المساوية لها في الحجم.

أما دراسة وهيبه (2005) فقد تم اختبار أثر التنوع على الأداء المالي لصناديق الاستثمار مستويات تنوع الصناديق، وتوصلت الدراسة إلى أن للتنوع تأثيراً جوهرياً إيجابياً على الأداء المالي لصناديق الاستثمار ذات مستوى التنوع المرتفع والمتوسط، وتأثيراً سلبياً على مستوى الصناديق ذات مستوى التنوع المنخفض.

كما هدفت دراسة صالح (2005) إلى تحليل أداء محافظ الاستثمار، وتحديد نسبة الاشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن، وذلك من خلال إجراء تحليل لاستثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، و تألف مجتمع الدراسة من جميع مفردات استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأسهم، والقروض، والعقارات، والودائع، واذونات الخزنة، وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأسهم المتداولة في سوق عمان المالية، وبين أداء استثماراتها في القروض والودائع، كما أن النتائج أشارت إلى أن الاستثمار في القروض والودائع كان أفضل من الاستثمار في الأسهم، وأن نسبة الاشتراك الحالية لنظام الضمان الاجتماعي في الأردن غير كافية لضمان الموازنة بين إيرادات ونفقات المؤسسة على المدى البعيد.

4. التمهد لاختبار فرضيات الدراسة:

1.4. مدى توفر خاصية التوزيع الطبيعي في بيانات الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام اختبار (K-S) Kolomogorov وSmirnov والتي أشارت نتائجه الموضحة بالجدول التالي إلى إن جميع بيانات الدراسة تتبع خاصية التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (1) نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير	Prob	Ho: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي
العائد على الأصول (الأداء العام) ROA	π	0.259	√
العائد على الاستثمار للودائع المصرفية	X_1	0.342	√
العائد على الاستثمار للشركات الخدمية والفندقية	X_2	0.351	√
العائد على الاستثمار في العقارات	X_3	0.481	√

2.4. تحليل قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) نتائج معامل ارتباط بيرسون الثنائي، لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين يتحقق بهما شروط التوزيع الطبيعي (جوده، 2008، ص 190).

جدول (2) مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغير	X_1	X_2	X_3
π ROA العائد على الأصول (الأداء العام)	0.451	0.224-	0.221
X_1 العائد على الاستثمار للودائع المصرفية	1	0.146	0.554*
X_2 العائد على الاستثمار للشركات الخدمية والفندقية		1	0.133
X_3 العائد على الاستثمار في العقارات			1

* مستوى معنوية 0.05 ، ** مستوى معنوية 0.1 .

ومن خلال الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة معامل الارتباط يمكن الإقرار أو عدم إقرار وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة (والتي تؤثر على معاملات نماذج الانحدار في حال وجودها).

يلاحظ من الجدول السابق ومن خلال تحليل قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الأداء العام والأوعية الاستثمارية لصندوق الضمان الاجتماعي، أن جميع المعاملات كانت ذات اتجاه موجب باستثناء العلاقة بين الأداء العام والعائد على الاستثمار في الشركات الخدمية والفندقية والتي كانت (-22.4%)، الأمر الذي قد يرجع إلى ضعف وتذبذب في العوائد المحققة لهذا المتغير، مما أدى إلى عدم تأثيرها في الأداء العام بشكل موجب ومعنوي.

أما العلاقة الموجبة فقد تحققت بين العائد على الاستثمار للودائع المصرفية والأداء العام، وبين العائد على الاستثمار في العقارات والأداء العام، والتي كانت في حدود (45.1%) وفي (22.1%) على التوالي. كما يلاحظ من الجدول السابق أن العلاقة بين متغيرات الأوعية الاستثمارية المستقلة والمتمثلة في العائد على الاستثمار للودائع المصرفية والعائد على الاستثمار للشركات الخدمية والفندقية، والعائد على الاستثمار في العقارات، كانت أقصاها في حدود 55.4% للعلاقة بين العائد على الاستثمار للودائع المصرفية والعائد على الاستثمار في العقارات، الأمر الذي من خلاله يمكن استبعاد وجود مشكلة الاشتراك الخطي بين متغيرات الدراسة.

3.4. اختبار معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية:

بالنسبة لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية التي تنص على عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الأوعية الاستثمارية والأداء العام للصندوق، فقد أشارت النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) إلى عدم معنوية النموذج في فحص وتفسير أثر الأوعية الاستثمارية مع الأداء العام.

جدول (3) معنوية متغيرات نموذج اختبار الفرضية الرئيسية

نموذج انحدار الفرضية الرئيسية	المتغيرات المستقلة
$+ E_3X_3+ \beta_2X_2\pi= \beta_0 + \beta_1 X_1 +\beta$	
نموذج الفرضية الرئيسية	
-0.010 (-0.338) ((0.740))	Constant
1.446 (1.860) ((0.084))	X ₁
-0.549 (-1.295) ((0.216))	X ₂
0.044- (0.072-) ((0.944))	X ₃
%29	\bar{R}^2
0.175	Fprob

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t_{ritio} والقيمة بين (()) تشير إلى الاحتمال.

فقد كانت قيمة $f prob$ تساوي (0.175) مما يشير إلى أن النموذج غير معنوي في تفسير العلاقة وقياس الأثر عند مستوى معنوية أقل من 10%، الأمر الذي يتطلب إضافة متغير ضابط قد يعطى قدرة تفسيرية ومعنوية للنموذج (الكور، الفيومي، 2007)، عليه سيتم إضافة متغير ضابط يتمثل في نسبة الاشتراكات إلى الأصول، الذي يحسب وفق المعادلة التالية.

$$\text{نسبة الاشتراكات على الأصول} = \frac{\text{العائد من الاشتراكات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغير نسبة الاشتراكات إلى الأصول ووجد أنه يتبع التوزيع الطبيعي (0.990).

وقبل فحص واختبار نتائج معنوية نماذج الدراسة لابد من توافر الافتراضات الخاصة بطريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square (OLS) ومن أهمها عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد، الذي تم الكشف عن احتمال عدم وجوده من خلال نتائج معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة، عليه سيتم تنفيذ اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF واستبعاد المتغيرات التي يكشف الاختبار أن لها قيمة (VIF أكبر من 5 (جوده، 2008، ص 279)، ويوضح الجدول التالي رقم (4) قيم معامل (VIF) لكافة متغيرات الدراسة، ولكافة نماذج الانحدار.

الجدول (4) اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	النموذج الرئيسي
X ₁ العائد على الاستثمار للودائع المصرفية	1.460
X ₂ العائد على الاستثمار للشركات الخدمية والفندقية	1.336
X ₃ العائد على الاستثمار في العقارات	1.709
X ₄ نسبة الاشتراكات على الأصول	1.704

حيث يلاحظ أن جميعها أقل من 5 الأمر الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار القياسي الرئيسي للدراسة.

كما سيتم فحص مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في بواقي نماذج الانحدار المقدر، التي يؤثر وجودها على دقة المعاملات المقدره وتحيزها، وذلك باستخدام اختبار (Durbin-Watson (DW. حيث وضح النتائج في الجدول التالي رقم (5) أن بواقي النماذج القياسية تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تشير إلى أن قيمة DW تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي وهي منطقة قبول فرض العدم، باستثناء نموذج انحدار الفرضية الفرعية الثانية والثالثة الذي يفحص

الأثر بين العائد على الاستثمار للشركات الخدمية والفندقية والعقارات مع الأداء العام للصندوق وعليه سيتم اخذ ذلك بعين الاعتبار (بتحفظ).

جدول (5) معنوية نماذج الانحدار القياسية وقوتها التفسيرية

النماذج	DW	منطقة قبول الفرض	يتبع التوزيع الطبيعي	F_{test}	Prob	%R ²
الرئيسي	1.093	√	√	5.376	0.009	62.3
الفرعي الأول	1.083	√	√	4.094	0.060	20.4
الفرعي الثاني	1.116	×	√	0.841	0.371	5
الفرعي الثالث	1.192	×	√	0.824	0.378	4.9

* مستوى معنوية 0.05 ، ** مستوى معنوية 0.1

ولفحص واختبار معنوية معادلات الانحدار المتعدد المقدر، واختبار الأداء العام لنماذج الانحدار (المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة) وقوتها التفسيرية، تم استخدام توزيع اختبار (F) عند مستوى معنوية 5% و 10%، حيث بينت النتائج الموضحة بالجدول السابق رقم (5)، أن معادلات الانحدار المقدر والمستخدم لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (الأداء العام) عند مستوى معنوية أقل من 5%، وقوة تفسيرية في حدود 62.3%، والفرضية الفرعية الأولى لها معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (الأداء العام) عند مستوى معنوية أقل من 5%، وقوة تفسيرية في حدود 20.4% وتعبّر عن نسبة التغيرات المفسرة إلى التغيرات الكلية، وتعبّر عن مساهمة المتغيرات المستقلة (التي تضمنها نموذجي الدراسة القياسي الرئيسي والقياسي الفرعي الأول) في التغير الحاصل في المتغير التابع. أما الفرضيتين الفرعيتين الثانية والثالثة ليس لهما معنوية إحصائية في شرح وتفسير سلوك المتغير التابع (الأداء العام) عند مستوى معنوية أقل من 5%.

5. إختبار وتحليل معنوية متغيرات فرضيات الدراسة:

جدول (6) معنوية متغيرات نموذج اختبار الفرضية الرئيسية

نموذج انحدار الفرضية الرئيسية	نموذج الفرضية الرئيسية
المتغيرات المستقلة	$+ \beta_4 X_4 + E_3 X_3 + \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta$
Constant	-0.170 (-3.249) ((0.006))
X ₁	1.567 (2.662) ((0.020))
X ₂	0.048 (0.134) ((0.896))
X ₃	0.618 (1.234) ((0.239))
نسبة الاشتراكات على الأصول	0.487 (3.391) ((0.005))
\bar{R}^2	% 62.3

* مستوى معنوية 0.05، ** مستوى معنوية 0.01. القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t_{ratio} والقيمة بين (() تشير إلى الاحتمال

من خلال الإدخال المترامن لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة في الأوعية الاستثمارية لاختبار الفرضية الرئيسية الموضحة بالجدول رقم (6)، نلاحظ من نتائج تنفيذ الانحدار لمتغيرات النموذج الرئيسي وبناءً على نتيجة اختبار t لمتغيرات الدراسة، أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% باستثناء المتغير الخاص بالشركات الخدمية والفندقية والعقارات، الذي أشارت النتائج إلى عدم معنويته في تفسير الأداء العام للصندوق، الأمر الذي من خلاله يتم رفض الفرضية العدمية

وقبول الفرضية البديلة للمتغيرات الأخرى التي تنص على أنه يوجد أثر موجب لمتغير العائد على الاستثمار للودائع المصرفية و متغير العائد على الاستثمار في العقارات على الأداء العام عند مستوى معنوية أقل من 5%، إذ يشير معامل التحديد المعدل أن نموذج الدراسة يفسر ما نسبته (62.3%) من التغير الحاصل في الأداء العام للصندوق.

جدول (7) معنوية متغيرات نماذج اختبار الفرضيات الفرعية

$\pi = \beta_0 + \beta_1 X_1 + e_1$ $\pi = \beta_0 + \beta_2 X_2 + e_2$ $\pi = \beta_0 + \beta_3 X_3 + e_3$			نماذج انحدار الفرضيات الفرعية الأولي والثانية والثالثة
ROA			المتغير التابع
الفرضية الثالثة	الفرضية الثانية	الفرضية الأولى	المتغيرات المستقلة
0.007 (0.302) ((0.767))	0.039 (1.890) ((0.077))	-0.025 (-0.919) ((0.372))	Constant
		1.292 (2.023) ((0.060))*	X ₁
	-0.412 (-0.920) ((0.371))		X ₂
0.498 (0.908) ((0.378))			X ₃
%4.9	%5	%20.4	R ²

القيمة من غير الأقواس تشير إلى β والقيمة بين () تشير إلى t ritio والقيمة بين () تشير إلى الاحتمال * مستوى معنوية 0.05 ، ** مستوى معنوية 0.1.

ومن خلال الإدخال المتتابع للمتغيرات المستقلة والمتمثلة في الأوعية الاستثمارية لاختبار الفرضية الفرعية الأولى (العائد على الاستثمار للودائع المصرفية)، والموضحة في الجدول السابق رقم (7)، ومن خلال نتائج تنفيذ الانحدار تشير نتائج متغير الاستثمار في الودائع المصرفية بأنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 5% وله تأثير موجب على متغير الأداء العام، كما يوضح معامل التحديد أن الاستثمار في الودائع المصرفية يفسر حوالي 20.4% من الأداء العام.

أما بالنسبة لنموذجي الاستثمار في العقارات والاستثمار في الشركات الخدمية والفندقية فتأثيرهما ضعيف وليس لهما دلالة إحصائية عند مستوى معنوية عند أقل من 5%. وعليه يتم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد اثر موجب لعوائد الودائع المصرفية على الأداء العام للصندوق. وقبول الفرضية العدمية الفرعية الثانية والثالثة التي تنص على أنه لا يوجد اثر موجب لعوائد الشركات الخدمية والفندقية والعقارات على الأداء العام للصندوق.

6. النتائج:

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة الأداء لصناديق الاستثمار من خلال تقييم الأداء العام لصندوق التقاعد الليبي، وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر عوائد الأوعية الاستثمارية على الأداء العام للصندوق، وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها ما يلي:

1. توصلت الدراسة إلى نتائج تفيد بوجود علاقة ارتباط موجبة بين العائد على الاستثمار للودائع المصرفية والأداء العام جاءت في حدود (45.1%)، والعلاقة بين العائد على الاستثمار في العقارات والأداء العام في حدود (22.1%).
أما علاقة الارتباط بين العائد على الاستثمار في الشركات الخدمية والفندقية والأداء العام فكانت سالبة وغير معنوية (22.4-%)، الأمر الذي قد يرجع إلى ارتفاع قيمة المديونية لدى الغير، مما قد يعرض الصندوق إلى عدم حصوله على

- السيولة الفورية اللازمة لرفع كفاءة الأداء ومعدلات الاستثمار، أو إلى الضعف والتذبذب الكبير في الأرباح التي يتحصل عليها الصندوق من هذا الاستثمار.
2. لم تحقق الأوعية الاستثمارية مجتمعة تأثير معنوي وقوة تفسيرية معنوية للأداء العام للصندوق إلا بعد ضم المتغير الضابط المتمثل في نسبة الاشتراكات على الأصول، إذ أصبح النموذج عندها يفسر ما نسبته 62.3% من الأداء العام للصندوق. وعليه تم رفض الفرضية العدمية للنموذج الرئيسي وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد الأوعية الاستثمارية على الأداء العام.
3. بخصوص الفرضيات الفرعية تم التوصل إلى نتائج مفادها:
- أ. تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد الودائع المصرفية على الأداء العام للصندوق.
- ب. تم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثانية التي تنص على عدم وجود اثر موجب ذي دلالة إحصائية لعوائد الشركات الخدمية والفندقية على الأداء العام للصندوق.
- ت. تم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثالثة التي تنص على عدم وجود اثر موجب ذو دلالة إحصائية لعوائد العقارات على الأداء العام للصندوق.
4. حقق الوعاء الاستثماري الخاص بالودائع المصرفية، أعلى قوة تفسيرية حيث بلغت 20.4% مقارنة بالأوعية الاستثمارية الأخرى.

7. التوصيات:

1. من خلال تحليل الارتباط تبين إن العائد على الاستثمار في الشركات الخدمية والفندقية لم يحقق علاقة موجبة مع الأداء العام لصندوق التقاعد، وبالتالي ضرورة زيادة الاهتمام بهذا الوعاء من حيث التركيز على إدارته بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، وإعادة هيكلة وتنظيم هذا الوعاء، بحيث يحقق معدلات أداء أعلى تسهم في التأثير الإيجابي على الأداء العام للصندوق.
2. من خلال الإدخال المتزامن لمتغيرات الدراسة تبين أن النموذج يفسر الأداء العام للصندوق بعد تحسين النموذج بضم متغير نسبة الاشتراكات على الأصول، الأمر الذي يوضح أهمية تأثير الاشتراكات في تفسير معدل الأداء العام، وبالتالي البحث

عن حلول أكثر فاعلية في إدارة الاستثمارات بكفاءة أعلى، ولهذا توصى الدراسة باستثمار جزء من الفوائض المالية في استثمارات إضافية مبنية على دراسات الجدوى الاقتصادية، بحيث يصبح لها الأثر القوي على الأداء العام لكي تضمن قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته في المدى الطويل.

3. من خلال النتائج التي تشير إلى أن الاستثمار في الودائع المصرفية كان له أعلى قوة تفسيرية لأداء العام، ومن خلال التحليل للأوعية الاستثمارية وجد أن محفظة الودائع المصرفية تمثل أعلى قيمة استثمارية، الأمر الذي قد يشير إلى استقرار عائد هذه الودائع، الذي يعتبر عاملاً مهماً للموائمة بين السيولة والربحية، إلا أن الأداء العام للصندوق يجب أن يتجه إلى استثمارات أخرى ذات كفاءة تحقق عوائد مرتفعة تعوض مخاطرها بشكل تعويضي ومتوازن حتى يستطيع الصندوق تحقيق معدلات أداء مرتفعة، ومعدلات نمو تسهم في ضمان قدرته على سداد التزاماته تجاه المشتركين في الأجل الطويل.

4. على المشرعين ومتخذي القرار العمل على نص قوانين تسمح بتعدد الاستثمارات بشكل قد يسهم في تحقيق معدلات أداء مرتفعة، تساهم في زيادة قدرة الصندوق على الوفاء بالتزاماته في المدى الطويل.

5. أما بخصوص المساهمات في الشركات الوطنية، فمن الضروري العمل على تمكين الصندوق من الحصول على العوائد المترتبة عليها لما لها من أثر على الأداء العام للصندوق واستمراره ونموه.

Abstract :

This study aimed to assess the efficiency of the performance of investment funds, through the assessment of the overall performance of the social security fund-Libya, through testing and analyzing the impact of returns blood investment on the overall performance of the Fund, consisted study population consisted of all vocabulary investments social security fund Libyan during the period 1991-2008, has been tested the hypothesis study using estimator OLS Among the most important findings that there is a positive correlation in the border between the return on investment of bank deposits and

overall performance, and the return on investment in real estate and the overall performance, but the relationship Negative One was in a relationship that combines the return on Investment in service and hospitality and overall performance, also did not check blood investment combined effect of moral and explanatory power morale of the overall performance of the Fund, after the annexation of variable officer goal in the proportion of the contributions on assets achieved a model explanatory power is high, as it became explains accounted for 63.5% of the overall performance of the Fund.

Key words: social security fund Libyan, overall performance, investment

المراجع باللغة العربية:

• أولاً الكتب:

1. السيد علي، نزار سعد الدين عيسى- النقود والمصارف والأسواق المالية، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004) ط2.
2. بختيار، حسين علي- الاقتصاد القياسي، (الأردن: دار اليازوردي، 2009).
3. جوده، محفوظ- التحليل الإحصائي، (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008).

• ثانياً الدوريات:

1. الكور، عزالدين مصطفى، ونضال الفيومي- أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد الثالث العدد الثالث، (2007).
2. صالح، وليد فهمي- تحليل أداء محافظ الاستثمار وتحديد نسبة الاشتراك في مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد الأول العدد الأول، (2005).
3. مصطفى، نهال فريد- تقييم أداء صناديق الاستثمار في الأسواق الناشئة- التجربة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (العدد الثالث، 1998).

4. مصطفى، محمد عبده- محددات صناديق الاستثمار المصرية ذات النهاية المفتوحة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، (العدد الثالث: 2000).

• ثالثاً الرسائل العلمية:

1. حسن، ياسر إسماعيل- تنشيط سوق المال المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، 1999.

2. وهيبه، رائد عبد الرحمن- أثر التنوع على الأداء المالي لصناديق الاستثمار المصرية، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 2005.
المؤتمرات:

1. جبر، هشام- صناديق الاستثمار الإسلامية، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين أفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، 2005.
رابعاً: التقارير واللوائح.

1. صندوق الضمان الاجتماعي- تقرير إدارة الاستثمار، 2008.

خامساً: مواقع شبكة المعلومات الدولية الانترنيت.

1. (www.alaswag.net).

المراجع باللغة الانكليزية:

1. Ross, Stephen A., Randolph W. Westerfield and Bradford D. Jordan, - **Corporate Finance**, (N.Y: McGraw-Hill, 2003).

PERIODICALS:

1. Bello, Zakri Y. "Socially Responsible Investing and Portfolio Diversification" (The Journal of financial Research, spring 2005), pp. 41-57.

2. Cresson, John E-**R²: A Market Based Measure of Portfolio and Mutual Funds Diversification** (Quarterly Journal of Business and Economics: 2002), pp. 115-143.

3. Droms, W. and Walker. - **Determinants of Variation in Mutual Fund Return** (Applied Financial Economics: 5, 1995), pp.383-389.

إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية في ظل العولمة

أ فتحي ميلود الهمالي *

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية اندماج المصارف في ظل المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة، لتشكيل كيانات مصرفية عملاقة تكون قادرة على المنافسة في السوق المصرفية العالمية. وقد زاد من حدة هذه المنافسة وجعلها حتمية اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي تأتي ضمن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات التي تتولى تطبيقها منظمة التجارة العالمية، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية المصارف الكبيرة لقدرتها على منافسة المصارف الأجنبية إذا دخلت السوق الليبي في حالة الالتزام باتفاقية تحرير تجارة الخدمات التي يتطلبها الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، كما خلصت الدراسة إلى أن المصارف العربية أغلبها أحجامها صغيرة لتراجع الحوافز لقيام مصارف كبيرة وذلك لصغر السوق التي تعمل بها كما بينت الدراسة إن الاندماجات المصرفية في الدول العربية اقتصر فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر اندماجات بين هذه الدول.

المقدمة:

يمكن القول إن الاندماج المصرفي هو أحد النتائج الأساسية للعولمة ومن ثم يعتبر الاندماج المصرفي هو أحد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة الذي تزايد تأثيره بقوة وبشكل خاص مع تزايد الاتجاه نحو عولمة المصارف كجزء من منظومة العولمة الاقتصادية ونلاحظ أن الاندماج المصرفي يتزايد بشكل كبير نتيجة لمتغيرين آخرين أساسيين من متغيرات العولمة اللذان أثرا ولا زالا يؤثران بشكل متزايد على اقتصاديات المصارف ونعني هنا بالمتغير الأول، ذلك المتغير المتعلق باتفاقية

* عضو هيئة تدريس _ جامعة طرابلس _ كلية الاقتصاد فرع جفارة _ قسم الإدارة.